تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنويع الاقتصادي في الجزائر

The challenges of establishing a sustainable path to economic growth based on economic diversification in Algeria

أ.د.بدروني عبد الحق (مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي) جامعة شلف، الجزائر a.bedrouni@univ-chlef.dz

د.بلقلة براهيم* (مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي) جامعة شلف، الجزائر b.belkella@univ-chlef.dz

د.بن مريم محمد (مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي) جامعة شلف، الجزائر m.benmeriem@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2020/01/29 ؛ تاريخ القبول : 2020/04/12

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز التحديات التي تواجه الجزائر لضمان مسار مستدام لمعدلات النمو الاقتصادي والتي ستمكن بدورها من تحديد نوعية التنويع الاقتصادي المطلوب، والذي يقود بدوره إلى إنجاز التحول الهيكلي ويحقق بدوره النمو المستدام، وذلك من خلال استعراض واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، وإبراز أهم التحديات والمرتكزات الأساسية لتحقيق الاستدامة لمعدلات النمو الاقتصادية في إطار سياسة التنويع الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة في الأخير فشل الدولة الجزائرية في تنويع اقتصادها، حيث تواجه الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن تقلبات حادة في معدلات نموها الحقيقي، وكذا عدم كفاية وتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، والذي يمثل بدوره معوقا مباشرا على استدامة نموها.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي المستدام؛ التنويع الاقتصادي؛ الجزائر؛

تصنيف JEL: E01

Abstract:

This study aims to highlight the milestones of the strategy in support of directing the path of economic growth in Algeria towards sustainability and based on the policy of economic diversification, by reviewing the reality of economic diversification in Algeria, and highlighting the most important challenges and basic foundations for achieving sustainability of economic growth rates within the framework of economic diversification policy, has concluded The study at the end of the Algerian state's failure to diversify its economy, as Algeria faces major economic challenges caused by sharp fluctuations in its real growth rates, as well as insufficient pace of structural

* المؤلف المرسل

transformation of the national economy, which in turn represents Directly Aouka on the sustainability of growth

Keywords: sustainable economic growth; economic diversification; Algeria.

Jel Classification Codes : E01

مقدمة: تواجه الجزائر تحديات تنموية عميقة واختلالات هيكلية حادة في جهازها الاقتصادي نتج عنها بطء التحول الهيكلي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد صناعي، وقد نجم عن هذا الوضع عموما تواضع سجل النمو الاقتصادي وتميزه بالتقلب وعدم الاستدامة وحساسيته الكبيرة اتجاه الصدمات والتقلبات الاقتصادية والمالية الخارجية والتي أصبحت سمة الاقتصاد المعاصر خاصة في ظل احتمالية وقوع تحولات هيكلية في قطاع الطاقة العالمي، ويعزى ذلك كله إلى ضعف التنوع الاقتصادي، وعدم كفايته والتركز الشديد في الصادرات.

تتطلب مواجهة هذه التحديات بالنسبة للجزائر معالجة أسباب هذا الخلل الاقتصادي، من خلال التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد و يعزز استقراره و توازنه و يضمن استدامته، و الأهم من ذلك يحقق الانتقال من اقتصاد منكشف كليا على اسعار النفط الى اقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع ، مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تتمثل أهم التحديات والمرتكزات القائمة على سياسة التنويع الاقتصادي لتوجيه مسار النمو الاقتصادي في الجزائر نحو الاستدامة ؟

أهمية البحث: يستمد هذا الموضوع أهميته من كون أن الاقتصاد الجزائري يعاني خللا هيكليا جراء الآثار السلبية التي تعكسها تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبذلك فإن تبني سياسة التنويع الاقتصادي يعتبر خيار استراتيجيا للجزائر لأجل فك ارتباطها المفرط بقطاع النفط، وضمان استدامة معدلات نموها الاقتصادي.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1-ابراز دور سياسة التنويع الاقتصادي في توجيه النمو الاقتصادي نحو الاستدامة.

2-محاولة تقييم تجربة الجزائر في تنويع اقتصاداتها خارج قطاع النفط،

3-الوقوع على أهم المتطلبات والمرتكزات لتوجيه مسار النمو الاقتصادي في الجزائر نحو الاستدامة .

منهج البحث: اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف وذلك في تطرقنا لمفهوم التنويع الاقتصادي والنمو المستدام، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي من خلال أداة التحليل وذلك لتبيان واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وتبيان التحديات الأساسية لإرساء معدل نمو مستدام في الجزائر.

محاور البحث: للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة و بهدف الإلمام بجوانب الموضوع سنقوم بتناول المحاور التالية:

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافعه.

ثانيا: مفهوم النمو المستدام وخصائصه.

ثالثا: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

رابعا: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل – هيرشمان.

خامسا: تحديات توجيه مسار النمو الاقتصادي في الجزائر نحو الاستدامة.

1-مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافعه.

يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، مما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة رئيسية (زراعية كانت ام استخراجية)، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد و طاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، و بلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف و التبعية المفرطة و الاعتمادية المستمرة على الخارج (طيايبة، لرباغ، 2008، ص436). كما يعني بأنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات (Paul, 2008, P5). وبشكل عام يمكن إجمال الدوافع الأساسية لسياسة التنويع الاقتصادي فيما يلي:

-تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها (شاراب، 2011، ص6).

-تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات إلى انخفاض عوائد الصادرات عند انخفاض أسعار هده المنتوجات.

-تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج، ويمكن تفادي هذا المشكل من خلال سياسة التنويع الاقتصادي.

-زيادة إنتاجية رأس المال: وهذا ما يؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي (Paul، 2008, P5).

2-مفهوم النمو المستدام وخصائصه.

عرفت لجنة النمو والتنمية النمو المستديم بأنه معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن أو أكثر، ولاحظت أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل هذه الاقتصادات لمضاعفة حجم اقتصادها تقريبا في كل عقد من الزمن (Commission, 2008,P1) . و يوجد ثلاثة عشر اقتصادا حقق بالفعل النمو المستديم، فهناك من رأى أن هذه الحالات عبارة عن وقائع يصعب تفسيرها و لا يمكن تكرارها، إلا أن الواقع يبين احتمال انضمام اقتصادات أخرى إلى هذه الحالات في المستقبل القريب . (علي، 2009، ص81)

تتباين اقتصادات النمو المستديم من حيث خصائصها المميزة - يمكن الاستفادة من مسارات نموها باعتبار أن هذه الحالات قابلة للمحاكاة في دول أخرى و هو ما سلكه صانعو السياسات في هذه البلدان حتى حققوا معدلات مستديمة للنمو الاقتصادي - و منها : (طيبة، 2013/2012، ص89-91)

- يتميز النمو المستديم بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واستمرارها لمدة زمنية أطول تفوق العقدين من الزمن.

- إن تحقيق معدل نمو 7% سنويا و متواصل على مدى ربع قرن أصبح أمرا ممكنا في النصف الثاني من القرن العشرين لأن الاقتصادات العالمية أصبحت أكثر انفتاحا و سمح للاقتصادات سريعة النمو باستيراد التقنيات و الأفكار و المعرفة الفنية من باقي دول العالم.

- تدل هذه الحالات على إمكانية تحقيق النمو المستديم واحتمال تكرارها في العديد من الاقتصادات في المستقبل، فتحقيق نمو مستديم ليس أمرا مستحيلا و إنما يتطلب الأمر البحث عن الاستراتيجيات التي مكنت هذه الدول من تحقيقه.

- لا يتحقق النمو المستديم تلقائيا لأنه يتطلب التزام طويل الأجل من جانب صانعي السياسات الاقتصادية و من القيادات السياسية بحيث يتم متابعة هذا الالتزام بشكل دائم و بأسلوب تفكير عملي يتسم بالمرونة.

- إن تحقيق النمو المستديم ليس أمرا سهلا، فلو كان الأمر كذلك لكانت حالات النجاح كثيرة، فتسعى بعض الاقتصادات من أجل الانطلاق في النمو و البعض الآخر يخفق في ذلك، و في المقابل تنمو اقتصادات أخرى بسرعة لكن مستوى نموها يتوقف عند حد معين.

- إن النمو المستديم ليس غاية في حد ذاته و لكنه يساعد في تحقيق أهداف أخرى مهمة للأفراد و المجتمع كمكافحة الفقر، إتاحة فرص عمل، زيادة الدخول و المساهمة في توفير الخدمات العامة كالتعليم والصحة، فتاريخ الفكر الاقتصادي لم يظهر أي سبيل آخر غير النمو حقق هذه الأهداف.

- يعتبر هدف النمو المستديم من أولويات الأهداف عند وضع السياسات الاقتصادية باعتباره معينا على تحقيق أهداف التنمية، فهو شرط ضروري و إن كان غير كاف لتحقيق التنمية المستديمة.

- يمكن للاقتصادات التي تحقق نمو مستديم أن تخفض من حدة الفقر حتى مع زيادة التفاوت بين الدخول و انعدام المساواة، فالنمو المستديم ينقل الفقراء خارج دائرة الفقر.

- يمكن توصيف عدة مجالات تتشابه فيها اقتصادات النمو المستديم و التي كانت حاسمة في حفاظها على معدلات نمو مرتفعة و لفترات زمنية طويلة، فاستفادت من الاقتصاد العالمي من خلال استيرادها التقنية و الأفكار و المعرفة من بقية العالم بحيث أدى تدفق المعرفة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، و من الطلب العالمي الذي وفر لها سوقا واسعة ومرنة لتصريف منتجاتها وأتاح لها مجال للتخصص خاصة في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وبالتالي زيادة صادراتها، و حافظت على استقرار الاقتصاد الكلي، كما حققت معدلات مرتفعة للادخار و الاستثمار و تركت الأسواق تقوم بتخصيص الموارد، و كانت لها حكومات ملتزمة تتسم بالمصداقية و الحكم الراشد.

3-واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر: تطرح عدة تساؤلات حول مدى اهتمام الجزائر بالتنويع الاقتصادي كسياسة تهدف إلى المساهمة في النمو المستدام، وذلك من خلال تنويع القاعدة

الإنتاجية والتوسع في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وإلى الجهود التي بذلتها على مستوى التخطيط والتنفيذ في هذا المجال، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الاهتمام بالتنويع الاقتصادي في الجزائر يرجع إلى عدة عقود سابقة، والتي تجسدت في إطار خططها التنموية التي تبنتها منذ الاستقلال، إلا أن نجاعة السياسات المستخدمة في تنويع الاقتصاد الوطني تستلزم توفر مؤشرات ومعايير تعكس طبيعة التنوع الاقتصادي وفي هذا المجال يمكن تحديد ثلاث مكونات رئيسية ينصب عليها مستوى تنويع الدول لاقتصاداتها وهي تنويع الصادرات والعائدات المالية للدولة، وكذلك تنويع القاعدة الإنتاجية والسلعية والخدمية.

1-3-تنويع القاعدة الإنتاجية: تتضمن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية توزيع الإنتاج المحلي على عدة قطاعات مختلفة، وما يرتبط بها من إعادة توزيع للموارد، ويمثل تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتطور حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي، أحد أهم المؤشرات لتبيين مدى تنوع القواعد الإنتاجية للاقتصاد، ومن المعلوم في الأدبيات التنموية أن التغيرات في الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية هو نتاج عملية تحول هيكلي معقد ينجم عنه ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في المراحل الأولى من التنمية وتراجع شديد لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي نتيجة النمو السريع للقطاع الصناعي وتوسع حجمه، ويصاحب تراجع المساهمة النسبية للقطاع الزراعي ارتفاع إنتاجية الزراعة وانتقالها من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة . (المعهد، 2018، http://www.arab-api.org ، ص50)

لعل أبرز ما تظهره البيانات الخاصة بالأداء القطاعي للجزائر أنه مرهون بقطاع المحروقات الذي يستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الناتج، وهذا أمام ضعف مساهمة قطاعات الصناعة والفلاحة وكذا البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه من الواضح أن تقلبات مساهمة قطاع المحرقات في الناتج المحلي الإجمالي مرهون بتقلبات أسعار النفط، وما يعزز ذلك هو أن متوسط إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من 25.07% خلال فترة التسعينات التي تميزت بانخفاض أسعار النفط (متوسط سعري للفترة قدره17.7 دولار للبرميل) إلى 40.7% خلال الفترة 2005-2010 والتي سجلت متوسط سعري للنفط قدره 69 دولار للبرميل، ومع تراجع أسعار النفط منذ منتصف 2014 انخفضت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي إذ لم تتجاوز نسبة 20% خلال الفترة 2015-2017.

من الواضح أن البيانات التي يوفرها الجدول تظهر جليا مدى هشاشة الوضعية التي يتواجد فيها قطاع التصنيع خارج المحروقات وهامشية المكانة والدور الذي يؤديه في الاقتصاد الوطني، وهو ما تعكسه مساهمته الهامشية في الناتج المحلي والتي كانت دون المستوى المطلوب إذ لم تتجاوز 7 % خلال أغلب سنوات الدراسة. مع التنويه إلى أن مساهمة القطاع الخاص المكون أساسا من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطبيعة العائلية (98%مؤسسة صغيرة تشغل أقل من 10 عمال) من القيمة المضافة كان في حدود 58% وهو القطاع الذي يضم حسب بيانات 2016 نحو 89597 مؤسسة صناعية تحويلية خاصة أي ما يعادل 8.76 %من إجمالي عدد المؤسسات الخاصة، المهيمن على الأنشطة الصناعية الخفيفة ذات الكثافة العالية لليد العاملة وذات محتوى متدني من رأس المال والتكنولوجيا، بينما يستأثر القطاع العمومي على النصيب الأكبر من أنشطة فروع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية ، وكذا استحواذه الكلي على الأنشطة ذات الصلة بالمياه والطاقة، والمناجم والمحاجر، وهي أنشطة ذات كثافة رأسمالية عالية وتتطلب إمكانيات مادية ضخمة(ONS, 2016 , http://www.ons.dz/-Activite-Industrielle-.html, P18). مما سبق يتضح عمق الإخفاق الذي الزم عملية تطوير القطاع بشقيه العمومي والخاص بسبب المشاكل المتراكمة و المتعددة الأوجه التي يتخبط فيها وكذا محدودية حصيلة السياسات والبرامج الصناعية المتعاقبة التي استهدفت : بناء – تطوير- إصلاح و تأهيل مؤسساته عبر المحطات الرئيسية التي مر بها الاقتصاد الوطني.

وبالنسبة للقطاع الفلاحي فبعد أن شهدت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي استقرار نسبيا خلال فترة التسعينات، عرف تراجعا معتبرا خلال الفترة 2000-2010،إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي شهدت منحى تصاعدي بعد سنة 2010 حيث انتقلت من 8.5 % إلى 12.6% سنة 2017، ويعود ذلك إلى المجهودات الكبيرة من طرف الدول في سبيل إنعاش القطاع الفلاحي والتي تعكسها حجم المبالغ المرصدة لهذا القطاع، إلا أن هذه النسب المسجلة بالنسبة للقطاع الفلاحي لم يرتقى إلى المستوى المأمول الذي يعكس حجم الأموال التي تم ضخها على هذا القطاع، كما أن تحسن نسبة مساهمته في الناتج تعود إلى انخفاض مساهمة قطاع المحروقات بفعل انخفاض أسعار النفط. أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فبعد أن شهد نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تراجعا ملحوظا خلال فترة التسعينات بتسجيله لنسبة 9.38% والذي كان كنتيجة حتمية أملتها أزمة شح الموارد خلال هذه الفترة والتي ترتب عنها جمود نسبي في هذا القطاع، لتعرف مساهمته بعد ذلك استقرار نسبيا.

الجدول رقم (1): مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1990-2017

	1990-1999	2000-2005	2010-2006	2012	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	10.61	9.00	7.9	9	10.6	11.6	12.3	12.3
المحروقات	25.07	37.20	40.14	32.9	27.1	18.8	17.4	19.1
الصناعة خارج المحروقات	10.07	6.67	5.17	4.6	5.0	5.4	5.6	5.5
البناء والأشغال العمومية	9.38	8.12	9.38	9.3	10.8	11.5	11.9	11.7
الخدمات	23.4	29.82	31.24	37	41.5	44.65	45.13	44.05

الوحدة: %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS).

وفيما يتعلق بالقطاع الخدمي فقد شهدت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع مستمر بانتقاله من 23.4% خلال فترة التسعينات إلى 45.1% خلال سنة 2016 وذلك نتيجة للتسارع القوي الذي عرفته الجزائر في تنمية قطاع الخدمات والتي تشمل خدمات التجارة والنقل والهيئات العمومية خاصة خلال بداية الفترة 2000-2014 التي تزامنت مع النمو الكبير في قطاع المحروقات خلال هذه الفترة، وتمثل مساهمة هذا القطاع القدر الأكبر من النمو في القطاع غير النفطي. إلا أن ارتفاع نسبة قطاع الخدمات ليس مؤشرا لبلوغ مستوى من التنمية تكون فيه الخدمات الإنتاجية هي الدافع لنمو الاقتصادي، إذ يرجع ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في

الجزائر إلى ضعف القطاع الصناعي وارتفاع نسبة الخدمات غير التجارية مثل الإدارة والدفاع والصحة العامة والتعليم العام، وكذلك خدمات التجارة والتوزيع والخدمات العقارية. فالتحدي الرئيسي للجزائر يبقى متعلقا بطبيعة الأنشطة الخدمية ومدى تطورها وارتفاع قيمتها المضافة، إذ أن السمة الواضحة للاقتصاديات الحديثة في الدول المتقدمة والصاعدة في ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الإنتاجية القابلة للإتجار ذات القيمة المضافة العالية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

وبهذا فإن الاقتصاد الجزائر مازال مرتبط بشكل مفرط بقطاع المحروقات ولم تستطع الجهود المبذولة في سبيل دعم القطاعات خارج قطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الوطني، كما يعكس تراجع مساهمة القطاع الصناعي والفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل زيادة مساهمة القطاع الخدمي تعرض الاقتصاد الجزائري لأعراض المرض الهولندي، والذي يتمثل في تراجع مساهمة قطاعات سلع التبادل التجاري في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بزيادة وتوسع القطاعات خارج التبادل التجاري.

2-3- انعكاس الهيكلة الإنتاجية على تنويع الصادرات: عادة ما يعمل تنويع الصادرات على تحقيق هدفين رئيسيين، الأول يتعلق بتنويع وزيادة التصدير لأكبر عدد من السلع والخدمات، أما الهدف الثاني فيتعلق بتوزيع المنتجات على أكبر عدد من الأسواق الخارجية. بالنسبة للهدف الأول فلقد انعكست الهيكلة القطاعية للاقتصاد الجزائري على تركيبة الصادرات، حيث مازالت صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات الجزائرية، إذ فاقت نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات نسبة 95% في أغلب سنوات الفترة (1990-2017)، وهذه الوضعية لهيكلة الصادرات في الجزائر لم تتغير مند الاستقلال حتى الوقت الحالي بمعنى أن الاقتصاد الجزائري بقي يحتفظ بنفس الخصائص، أي اقتصاد يعتمد أساسا على إنتاج وتصدير النفط وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الجدول رقم(2): تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات للفترة 1990-2017

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010
إجمالي الصادرات (مليون دولار)	14467.5	11183.7	23050.17	48714.9	57090
صادرات المحروقات(مليون دولار)	13956.8	10575.3	22409.38	47755.2	56121
نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات(%)	76.47	94.56	97.22	98.03	98.3

السنوات	2012	2014	2015	2016	2017
إجمالي الصادرات(مليون دولار)	71736	60129	34309	29309	34569
صادرات المحروقات(مليون دولار)	70583	58462	33081	27918	33202
نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات(%)	98.39	97.27	96.42	95.25	96.04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2000-2017.

3-3- انعكاس الهيكلة الإنتاجية على الهياكل المالية: ترتبط الإيرادات العامة بشكل كبير بهيكل الإنتاج وبمستوى التجارة وذلك لأنهما يشكلان الوعاء الأساسي للإيرادات لضريبية وغير الضريبية. فكلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية للدولة متركزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات، تراجع عدد الأوعية والمصادر المالية للدولة، ومن ثم زاد احتمال تعرض الموازنة العامة وإيراداتها للتقلب لاسيما في حال مواجهة ظروف غير تقليدية مثل الصدمات والأزمات الداخلية والخارجية، وهو الأمر الذي ينطبق على حالة الجزائر إذ أظهر تحليل هيكل الإيرادات العامة إلى تركزها إلى حد بعيد على إيرادات المحروقات، وأن هذا الدور الذي تمثله الجباية البترولية يرتبط ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط، أما فيما يخص الجباية العادية فإنه وبالرغم من أنها ظلت تشكل مصدرا هاما لميزانية الدولة غير أنها تأتي في مرتبة ثانية بعد الجباية البترولية، وأن ارتفاع مساهمتها في إجمالي الإيرادات مرهون بانخفاض قيمة الجباية البترولية، إذ أنه خلال فترة التسعينات والتي تميزت بانخفاض أسعار النفط فاقت حصة مساهمة الجباية العادية مساهمة الجباية البترولية بفارق ضئيل، ومع الارتفاع الغير مسبوق الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة 2000-2014 شكلت مساهمة الجباية البترولية النصيب الأكبر من إجمالي الإيرادات وذلك بتجاوزها نسبة 60% خلال أغلب سنوات هذه الفترة وبالتالي انخفاض مساهمة الجباية العادية دون 40%. قبل أن تتراجع مساهمة الجباية البترولية دون 40% خلال سنتي 2016 و2017 مقابل ارتفاع مساهمة إيرادات الجباية العادية وذلك نتيجة الانخفاض الكبير لأسعار النفط، وليس لاتساع القاعدة الضريبية أو نمو الأنشطة الاقتصادية.

السنوات	1990	1994	1998	2002	2006	2008
نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي	49.9	46. 6	948.	962.	776.	878.

الإيرادات						
نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات	50.1	53.4	51.1	37.1	23.3	21.2
السنوات	**2010**	**2012**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات	66.1	365.	59	46.5	34.9	38.4
نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات	33.9	34.7	41	53.5	65.1	61.6

الجدول رقم (3): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2000-2017

نستنتج مما سبق أن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي إيرادات الدولة يشكل نسبا عالية وهو ما يبرز مدى أهمية الجباية البترولية في هيكل ميزانية الدولة، وأن هذا الدور الذي تمثله الجباية البترولية يرتبط ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط، أما فيما يخص الجباية العادية فإنه وبالرغم من أنها ظلت تشكل مصدرا هاما لميزانية الدولة غير أنها تأتي في مرتبة ثانية بعد الجباية البترولية، وأن ارتفاع مساهمتها في إجمالي الإيرادات مرهون بانخفاض قيمة الجباية البترولية، وذلك على الرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر سعيا منها إلى تنويع مصادر إيرادات الموازنة، بحيث بقي الدور الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يفرض قيودا قاسية أمام هذه المساعي.

4- قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل – هيرشمان

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس و تعتمد بعض هذه المؤشرات على مفهوم التنوع (Diversification) **كمعامل هيرفندال –هيرشمان** و الذي يختصر بالشكل (HHI) و يعد الأكثر شيوعا بحيث يعتمد على قياس تركيب و بنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم للقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة للقياس التنوع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدام بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى احتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. ويعرف (HHI) بالصيغة التالية:(Lapteacru, 2012, P102)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

X_i : قيمة المتغير في النشاط، X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات، N : عدد النشاطات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس. $H.H$: مؤشر هرفندل – هيرشمان، يأخذ القيمة 0 عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة بنفس النسبة في النمو الاقتصادي)، ويأخذ القيمة 1 عندما يكون مقدار التنوع صغير و هي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

تعتمد هذه الدراسة على اعتبار أن التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد ولا يقتصر حدوثه على إجراء تغيرات في بنية الدخل و الإنتاج ومن هذا المنطلق، سوف تستفيد الدراسة من الإحصائيات الرسمية المتاحة للتقدير مؤشر إجمالي للتنويع الاقتصادي ،يعتمد على أخذ الوسط الحسابي للمعاملات هيرفندال هيرشمان لستة من المتغيرات التي تتوافر عنها بيانات إحصائية عن كامل الفترة الزمنية (1990-2017) وهي الناتج المحلي الإجمالي ،الصادرات، الواردات، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، الإيرادات العامة و التشغيل.

ويعد هذا المؤشر المركب مقياسا مرضيا للتنويع الاقتصادي لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنويع الاقتصادي، وإنما لشموله لستة أبعاد متداخلة، البعد الأول هو النشاط الإنتاجي ومصادر الناتج المحلي القطاعية، والثاني تركيب الصادرات التي تعتمد بالجزائر بصورة أساسية على الصادرات النفطية، والثالث بنية الواردات إذ أن حدوث تغيير جوهري في بنية الإنتاج سيؤدي بالضرورة إلى احداث تغيرات موازية في بنية الواردات، والرابع إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي يعكس توزيع الاستثمارات في الأصول الاستثمارية الثابتة، والخامس بنية الإيرادات العامة وتوزيعها بين إيرادات نفطية وغير نفطية، والسادسة بنية التشغيل وتوزيعه على النشاطات الإنتاجية المختلفة. والشكل الموالي يوضح تطور المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2017

الشكل رقم (1) : مؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

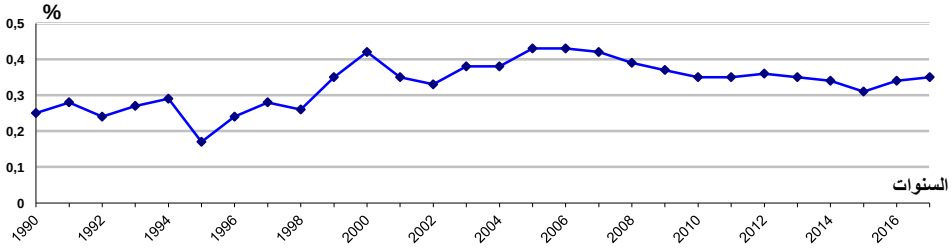

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على برنامج eviews9

انطلاقا من الشكل أعلاه يتبين أن مؤشر يخضع في تغيره إلى نسبة مساهمة القطاع الإستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي، والتي ترتبط بدورها بتقلبات أسعار البترول، فانخفاض هذه الأخيرة يؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصادي حسب هذا المؤشر وهو ما يتزامن مع حقبة التسعينات والذي تراوح فيها ما بين 0.24 و0.32، في حين أنه كان مرتفعا فترة 2000-2014 والتي تراوح فيها مابين0.28 و0.42 وعليه فإن هذا المؤشر التنويع الاقتصادي تابع لتغيرات أسعار البترول.

5- تحديات توجيه مسار النمو الاقتصادي في الجزائر نحو الاستدامة:

يمكن الربط بين نتائج المسار التنموي في الجزائر وقصور استدامته، وتحديات نوعية الهياكل الاقتصادية والإنتاجية التي تأسس عليها الاقتصاد خلال العقود السابقة، وهو الأمر الذي يتطلب تقييم القدرات الإنتاجية الحالية لتحديد التحديات التي تواجه الجزائر والتي ستمكن بدورها من تحديد نوعية التنويع الاقتصادي المطلوب، والذي يقود بدوره إلى إنجاز التحول الهيكلي ويحقق بدوره النمو المستدام. وفيما يلي نتعرض لعدد من الجوانب المرتبطة بطبيعة تلك الإشكالات الهيكلية:

5-1-ضمان تحول هيكلي للاقتصاد: تعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي من الأمور المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي، وقد وثقت العديد من الدراسات التطبيقية الدولية، دور التنويع الاقتصادي في الدول النامية في تخفيض التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي وإطالة فترة موجات النمو الاقتصادي الموجبة، والمهم هنا التأكيد على أهمية نوعية هيكل الاقتصاد في استدامة النمو الاقتصادي، حيث يؤدي التحول الهيكلي إلى ظهور قطاعات ديناميكية جديدة تعمل كمحركات للنمو، مما يزيد في تنويع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالتالي زيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة مقدرة الدولة على المشاركة بشكل مثمر في سلاسل القيمة العالمية. كل هذه الأنشطة ستنعكس ايجابا على تمكين الدولة من استدامة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدله، وإطالة مدة موجاته الموجبة، وتقليل حالات توقفه وتقلباته، وتمهد لتحقيق التنمية المستدامة بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنها ستعجل بإمكانية اللحاق بالدول المتقدمة التي تمكنت فعليا من إنجاز هذا التحول. وللإجابة على التساؤل الخاص بمدى تمكن الجزائر من تحقيق التحول الهيكلي، تم استخدام واحتساب مؤشر التغير الهيكلي Structural Change index-SCI الذي يحسب حسب الصيغة التالية:(Botta, 2009, P63)

$SCI = \frac{1}{2}\sum_{i=1}^{n}|X_{it} - X_{is}|$ ، حيث: X_{it} ، X_{is} : هي حصص القطاع (i) في السنوات s، t

ويدل هذا المؤشر على نسبة الموارد التي تمت إعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية خلال فترة من الزمن، فعلى سبيل المثال إذا كانت قيمة هذا المؤشر هي 0.2 فهذا يشير إلى أنه قد تم توزيع 20% من الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في فترة الدراسة.

تم تطبيق تلك المنهجية وفقا للبيانات المتاحة من طرف بيانات مؤشرات التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي خلال الفترة 1974-2015، وقد تم تقسيم الاقتصاديات إلى أربعة قطاعات هي الزراعة، والصناعات التحويلية، والصناعات الأخرى، والخدمات. وفي الجزائر بلغت قيمة مؤشر التغير الهيكلي نسبة 0.0255 خلال الفترة 1990-2015، وهذا يشير إلى أن نسبة الموارد التي تمت إعادة توزيعها في الجزائر بين القطاعات المختلفة 2.55 % في فترة الدراسة وهي نسبة ضعيفة جدا، مقارنة بدول المقارنة مثل الصين (28.59%) والهند (19.94%) وكوريا الجنوبية (21.96%) أو حتى مقارنة بمتوسط مؤشر التغير الهيكلي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي بلغ 14.3%. أخذا في الاعتبار دلالات القيمة المنخفضة نسبيا لمؤشر التحول الهيكلي في الدول المتقدمة مثل ألمانيا وبريطانيا، والذي يرتبط بتمكن تلك الدول من إنجاز الجزء الأكبر من تحول هياكلها الاقتصادية والإنتاجية في فترات تاريخية سابقة.

الجدول رقم (4): نتائج احتساب مؤشر التغير الهيكلي في الجزائر وعدد من الدول الأخرى

الوحدة: %

البلد	مؤشر التغير الهيكلي	الفترة الزمنية
الجزائر	2.55	2015-1990
الدول العربية	14.13	2014-1974
الصين	28.59	2013-1974
البرازيل	26.16	2015-1974
الهند	19.94	2015-1974
كوريا الجنوبية	21.96	2015-1974
ألمانيا	4.85	2015-1990
بريطانيا	8.92	2015-1990

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي:https://data.albankaldawli.org

2-5-تقليص تذبذبات معدلات النمو الاقتصادي: لابد من استيفاء عدد من المتطلبات الأساسية التي تمكن من توجيه مسار النمو الاقتصادي في الجزائر نحو الاستدامة، تتمثل في تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي، وطول فتراته، وانخفاض وتيرة تذبذباته وتقلباته. فقد أوضحت الدراسات التطبيقية أن عملية اللحاق بالدول المتقدمة منذ عام 1950 كانت تتطلب تحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق 7%، ويشترط أن يكون هذا النمو مستداما لأكثر من عقدين من الزمن. إلا أن هذا الشرط لم يتحقق في الجزائر فقد كان متوسط معدل النمو الاقتصادي في الجزائر أقل من 3.5% خلال الفترة 1973-2017، كما أنها تتميز بعدم الاستقرار فهي دوما في تذبذب صعودا ونزولا، وحتى بالنسبة للسنوات التي شهدت معدلات نمو أكبر من 5% فإن هذا النمو لم يكن مستقرا بل كان متقلبا جدا، وهذا ما يوضحه القيمة العالية الانحراف المعياري لمعدلات النمو الاقتصادي، حيث تظهر البيانات الخاصة برصد مستوى التقلبات في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1985-2017 مقاسة بالانحراف المعياري لمعدلات النمو خلال هذه الفترة، ارتفاع قيمة الانحراف المعياري لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر ليبلغ 4.5 %مقارنة بالمستوى العالمي البلغ 1.26%. كما يدل الواقع الاقتصادي للجزائر أن ارتفاع معدلات النمو وانخفاضها يرتبط في جل فتراته بتغيرات أسعار النفط العالمية وهزات الاقتصاد العالمي الناجمة بدورها عن عدم تنويع الأنشطة الاقتصادية، فخلال فترة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات(1973-1985) والتي تميزت أسعار نفط مرتفعة بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي ما نسبته 5.53%، في حين سجلت فترة النصف الثاني من الثمانينات وفترة التسعينات (1986-1999) متوسط معدل نمو حقيقي قدره 1.34% والتي تزامنت مع المستويات المنخفضة لأسعار النفط. ومع ارتفاع مستويات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2014 قفز متوسط معدل النمو الحقيقي إلى 3.66% لينخفض إلى 1.6%سنة2017 مع عودة انخفاض أسعار النفط.

الشكل رقم (2): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 1973-2017

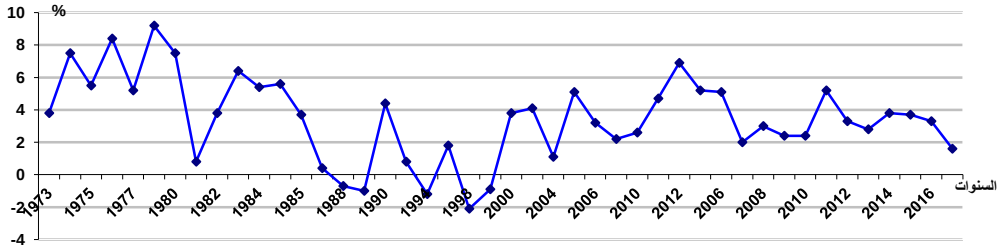

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS)

5-3-الأبعاد النوعية للهياكل الاقتصادية والإنتاجية: يمثل وجود قطاع إنتاجي متطور أحد أركان جودة البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وأحد أهم قاطرات النمو، ودعامة التشابك بين الأنشطة الاقتصادية على مستوى الدولة، وفي هذا الإطار يمكن تقييم قدرات ذلك القطاع الحيوي والمتمثل في القطاع الصناعي من خلال نتائج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي Performance Industrial Competitive (CIP)index الذي يقوم بتقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية والذي تم وضعه سنة 2003، وهو مؤشر مركب متكون من 8 مؤشرات تعكس الأبعاد الثالثة للتنافسية الصناعية حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) والمتمثلة في (2015, UPADHYAYA, MIRZAEI P131-133):

- **البعد الأول:** متعلق بقدرة أو طاقة البلد على إنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية والذي يعتمد على مؤشري حصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية التحويلية، وحصة الفرد من الصادرات الصناعية التحويلية

- **البعد الثاني:** متعلق بالعمق التكنولوجي للصناعة التحويلية للبلد ويعتمد على مجموعتين فرعيتين من المؤشرات، الأولى خاصة بدرجة الكثافة التصنيعية، في حين تتعلق المجموعة الثانية بنوعية الصادرات الصناعية التحويلية

- **البعد الثالث**: ينطوي على مدى تأثير البلد في قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي Impact Worldسواء من حيث المساهمة في القيمة المضافة أو صادرات الصناعة التحويلية.

الجدول رقم (5): تطور مؤشر تنافسية الأداء الصناعي(CIP) في الجزائر للفترة 2005-2018.

السنة	قيمة المؤشر	الترتيب
2005	0.0370	115
2010	0.0220	82
2012	0.0223	86
2016	0.0240	88
2018	0.015	94

المصدر: الموقع الإلكتروني لبيانات مؤشر الأداء الصناعي التنافسي https://stat.unido.org/cip/ : الاطلاع على الموقع يوم: 2020/01/16.

إن تفحص الأداء التنافسي للصناعة التحويلية في الجزائر يعكس ضعف مساهمة هذا القطاع الاقتصاد الوطني والذي لا يزال يشكل الحلقة الأضعف في هيكلية الاقتصاد الوطني بما

يصعب من إمكانية التغيير في معادلة التنويع الذي يبقى في الوقت الراهن هدفا صعب التحقيق على أرض الواقع هذا ما يعكسه تدهور المركز التنافسي للصناعة التحويلية للجزائر وفق مؤشر CPI باحتلاله المراتب الأخيرة من بين دول عينة الدراسة. وهذا رغم تحسين ترتيبها وفق تصنيف مؤشر UNIDO بانتقال ترتيبها من 115 (من أصل 118)سنة 2005 إلى 82 سكنة 2010 قبل أن تتراجع الى الرتبتين 86 و88 سنتي 2012 و2016 ثم إلى الرتبة 94 من أصل 150 بلد شمله التصنيف وفق المؤشر المعني.

تكشف البيانات التي يوفرها الجدول (6)مدى تدني القدرة الإنتاجية والتصديرية لقطاع الصناعة التحويلية الجزائرية المعبر عنه بمؤشري حصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية التحويلية وحصة الفرد من الصادرات الصناعية التحويلية رغم بعض التحسن الملحوظ بين سنتي 2010 و2017، والذي كان أقل من 278 دولار وهي مستويات متدنية بشكل حاد مقارنة بدول مناظرة لها على المستوى الدولي أو حتى على مستوى الدول النامية شبيهة مثل تونس والتي بلغ قرابة 1275 و1124 دولار أمريكي سنتي 2010 و 2015، هذا ما جعل تأثير الجزائر على مستوى الصناعة التحويلية على المستوى العالمي سواء من حيث القيمة المضافة أو صادرات الصناعة التحويلية والمعبر عنهما بمؤشري البعد الثالث شبه منعدمين (0.07% سنة 2017).

كما تظهر بيانات الجدول السابق تظهر اختلالا جوهريا في نوعية الهياكل الإنتاجية والتصديرية للقطاع الصناعي التحويلي في الجزائر، وذلك استنادا لمعيار المستوى التكنولوجي الذي يرصد مدى التقدم والتعقيد التكنولوجي فيه والمعبر عنه بمؤشر درجة الكثافة التصنيعية المعبر عنكه بحصة الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة للصناعة التحويلية وبمؤشر نوعية الصادرات الصناعية التحويلية والذي سجل ما نسبته2.69% و3.95 %على التوالي سنة 2017، فنمط التصنيع المعتمد من قبل الجزائر لم يشهد تحولا في هياكل الإنتاج والصادرات نحو الاعتماد أكثر على الأنشطة الصناعية ذات المدخل المعرفي والتكنولوجي المتوسط والمرتفع على غرار ما هو سائد حاليا على المستوى العالمي سواء في الدول المتقدمة وحتى على مستوى العديد من الدول النامية التكي تمكنت مكن إحداث تغيير ملموس فكي هياكل انتاجها وصادراتها بالتحول نحو الصادرات الأكثر تعقيدا بالرغم من الانتعاش الذي حدث لصادراتها من المنتجات منخفضة التكنولوجيا وكثيفة العمل وتوسيع حصصها منها في مختلف الأسواق العالمية، إذ استمرت طوال العقدين الماضيين فكي الاعتماد على نفس النمط لهيكل الانتاج الصناعي والتخصص في تصدير قائمة محدودة من المنتجات تنتمي الى الأنشطة الصناعية المبنية على قاعدة الموارد وذات المحتوى المنخفض من

التكنولوجيا وفقا لاعتبارات المزايا النسبية، وهي أنشطة تعتبر أقل ديناميكية في التجارة العالمية.

الجدول: تطور الأبعاد الثلاثة لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي(CIP) في الجزائر للفترة 2010-2017.

الأبعاد	المؤشرات	2010	2015	2017
البعد الأول	نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية(دولار)	187	204	207
	نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية(دولار)	408	270	278
البعد الثاني	القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة من PIB(%)	4.18	4.3	4.31
	نسبة المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع من القيمة المضافة للصناعة التحويلية(%)	9.66	2.69	2.69
	حصة الصادرات الصناعية التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط أو المرتفع من صادرات الصناعة التحويلية(%)	0.46	4.46	3.95
	حصة صادرات الصناعة التحويلية من الصادرات السلعية الإجمالية(%)	1.78	2.69	3.27
البعد الثالث	مساهمة البلد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية(%)	0.06	0.07	0.07
	حصة صادرات الصناعة التحويلية للبلد من تجارة سلع الصناعة التحويلية العالمية(%)	0.14	0.09	0.1

المصدر: الموقع الإلكتروني لبيانات مؤشر الأداء الصناعي التنافسي https://stat.unido.org/cip/: الإطلاع على الموقع يوم: 2020/01/16.

خاتمة: إن خاصية عدم استقرار والاستدامة والتذبذب المستمر التي تتميز بها معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب إيجاد السبل التي تضمن الحفاظ على معدلات نمو حقيقية موجبة ومستدامة وذلك من خلال تبني استراتيجية تنموية مستقبلية تقوم على التوجه نحو توظيف سياسات التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية المفرطة لقطاع النفط، وذلك من خلال تسريع معدلات النمو بالاستثمار في القطاع الإنتاجي والخدمي غير الحكومي، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات الوطنية. وكذا تقوية هيكل الميزانية العامة لضمان استمراريتها في الأجل الطويل بما يتفق مع الأهداف الاقتصادية الخاصة بتحقيق

العدالة بين الأجيال، وتحصين الاقتصاد ضد صدمات معدلات التبادل التجاري. وقد تمكنا في نهاية دراستنا من استخلاص مجموعة من **النتائج تتمثل فيما يلي**:

-إن الهدف الرئيسي لسياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر، يتمثل في تحديث القطاعات غير النفطية، وتنميتها في هذه البلدان بغية تحفيض الإسهام النسبي للنفط في الناتج المحلي الإجمالي .

-يتضح من تحليل مكونات الإيرادات الحكومية للجزائر بأن الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة

-إن هامشية المصادر التقليدية للإيرادات العامة، أي الضرائب المباشرة وغير المباشرة، تجعل الصلة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة مفقودة، وبالتالي حرمان صانع السياسة من أحد أهم أدوات السياسة المالية للتأثير على مستويات النشاط الاقتصادي المحلي الذي يجعله تحت رحمة العوامل الخارجية،

-يعاني الاقتصاد الجزائري من عدم كفاية وتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، والذي يمثل بدوره معوقا مباشرا على استدامة نموها.

- يتميز معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بقصور الاستدامة متوسط معدل النمو الاقتصادي في الجزائر أقل من 3.5% خلال الفترة 1990-2017، كما أنها تتميز بعدم الاستقرار فهي دوما في تذبذب صعودا ونزولا، وحتى بالنسبة بالنسبة للسنوات التي شهدت معدلات نمو أكبر فإن هذا النمو لم يكن مستقرا بل كان متقلبا جدا.

-تتميز البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري بوجود قطاع إنتاجي متخلف تعكسه يعكسه تدهور المركز التنافسي للصناعة التحويلية للجزائر وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يقوض تحقيق هدف استدامة النمو الاقتصادي.

-لا زالت الجزائر بحاجة لتطوير جهودها وسياساتها الموجهة لتنويع اقتصاداتها وهياكلها الإنتاجية، وأن النجاح في ذلك المسعى سيبقى رهينا بدور الدولة في إزالة القيود التي تحد من تنويع القاعدة الإنتاجية ومن ثم خلق منتجات تنافسية ذات قيمة مضافة عالية.

ولتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر لتوجيه مسار النمو الاقتصادي نحو الاستدامة نقترح ما يلي:

-ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي، خاصة الدول التي تتقارب خصوصياتها مع الجزائر كماليزيا و اندونيسيا باعتبارهما من اقرب نماذج التنويع الناجحة للواقع الجزائري.

-يعتبر العمل ضمن بيئة استثمارية محفزة لممارسة أنشطة الأعمال والاستثمار عاملا ضروريا لجذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية نحو الأنشطة الاقتصادية التي تسمح بدفع عجلة التنمية لاسيما منها الأنشطة الإنتاجية عالية القيمة المضافة

-تشجيع القطاع الخاص على التنويع في الاستثمارات.

-إعادة تقييم سياسات التصنيع لتوفير نمو صناعي قادر على الاستمرار والمنافسة.

-توفير البنية التحتية اللازمة لتطور ونمو القطاع الخاص، وكذا التوجه نحو عدم التمييز بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة سواء في منح الامتيازات، أو منح فرص الاستفادة من المشاريع التي تطرحها الحكومة.

قائمة المراجع :

- **الكتب:**

1. جو شوا شاراب، 2011، دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين " استراتجيات النمو، واشنطن، صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، واشنطن،

- **المقالات في مجلة علمية**

2. علي عبد القادر علي، جوان 2009، مراجعة تقرير النمو: استراتيجيات للنمو المستدام و التنمية غير الإقصائية، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني، الكويت.

- **المداخلات في المؤتمرات**

3. طبايبية سليمة ، لرباع الهادي، 2008، "التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، الجزائر.

- **الرسائل الجامعية**

4. طيبة عبد العزيز،2013/2012، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم- دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990- 2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

- **المواقع الالكترونية**

5. المعهد العربي للتخطيط، 2018، تقرير التنمية العربية: التنويع الإقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الكويت، http://www.arab-

api.org/images/publication/pdfs/465/465_Arab_dev_rep_2018.pdf
ص50

- **المراجع باللغة العربية:**

- **Journals:**

1. Alberto Botta, 2009, A structuralist North–South model on structural change, economic growth and catching-up. Structural Change and Economic Dynamics, vol. 20, issue 1, Elsevier.
2. Lapteacru, I ,2012, Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria: The Application of a New measure of Concentration, The Journal of Comparative Economics, Vol. 9, N.1 bordeaux.
3. Paul G. Hare, July 2008, Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion Paper 2008/04

- **Rapports:**

4. Commission on Growth and Development,2008, The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, The Word Bank, Washington.
5. UPADHYAYA MIRZAEI YEGANEH Shohreh (2015), Competitive Industrial Performance Report 2014, 2018Research, Statistics and Industrial Policy Branch -Working Paper 12/2014 , United Nations Industrial Development Organization-UNIDO-, Vienna,

- **Sites web:**

6. ONS(2017),2016, l'Acttivité Industrielle 2006-2016, http://www.ons.dz/-Activite-Industrielle-.html